م / كتاب السياسي

كتاب (السياسي) أو (رجل الدولة) هو محاورة فكرية يحاول افلاطون من خلالها ان يغطي ذلك المأخذ الذي سجل على نظريته السياسية (**استبعاد القانون كلية من الدولة المثالية المحكومة من قبل الملك الفيلسوف**).

أولاً : موقع القانون في إطار الدولة

حين يعالج افلاطون مكانة القانون في الدولة ينطلق ابتداءً من تعريف السياسي أو رجل الدولة فيؤكد ان **السياسي** هو (**عالم خبير مختص يمارس فنه على مجتمع بأكمله مؤلف من غير الخبراء**).

- **التشابه بين السياسي ورب الاسرة** : يشابه افلاطون بين السياسي ورب الاسرة باعتبار كل منهما يعمل لصالح الجماعة فبقدر ما يعمل رب الاسرة لمصلحة افراد اسرته يعمل السياسي لمصلحة المجتمع ككل ، ولاشك ان تشبيه الدولة بالاسرة يعني التسليم بنظرية الحكم المطلق.
- **أهمية القانون** : يتساءل افلاطون عن أهمية القانون ويرى ان الفيلسوف قادر بما يملكه من علم ومعرفة وقدرة على تفهم الأمور السياسية وعلى اصدار الأوامر والحلول المتطلبة لكل حالة من الحالات التي يستوجب لها الأمر تنظيماً، وإذا كان الأمر كذلك فما الداعي اذن ان نقيد الفلاسفة بقيود القانون.
- **السلطة والقانون** : وما دامت السلطة ستوضع بأيدي أهل المعرفة (الفلاسفة) فرضاء المحكومين أو عدم رضائهم لاينال من شرعية السلطة لأن ممارستها (السلطة) ستكون عاقلة وحكيمة، ومن ثم تلزم المواطنين ولو رغماً عنهم .

ويترتب على ربط السلطة بالمعرفة ان السلطة عند افلاطون لابد ان تكون تقديرية مطلقة لا تخضع لقانون، لأن القانون لا يمكن ان يسمو على العقل ، هذا الحكم – غير الخاضع للقانون - هو اسلم صور الحكم، وهو وحده الحكم الحقيقي ، إذ نجد الحكام متمكنين من العلم حقاً وليست عليهم سيماؤه فقط.

- **التمييز بين الحاكم الطاغية والملك المستنير** : يبين افلاطون ان الطاغية هو الذي يستخدم القوة الغاشمة لفرض حكمه على شعب غير راضٍ عنه ، أما الطاغية فان له من الحكمة والمعرفة ما يمكنه من جعل حكمه مقبولاً لدى شعبه.

ثانيا : نظم الحكم

حين يتناول افلاطون موضوع نظم الحكم بالبحث يبتعد قليلاً عن ذلك الموقف الذي سبق وان اتخذه في (الجمهورية) وهنا لابد من الانتباه الى حقيقتين اساسيتين:

1- الدولة المثالية قد استبعدت نهائياً من عداد الدول المستطاع تحقيقها.

2- ان الديمقراطية قد خصت برعاية أكبر في (السياسي) عنها في الجمهورية.

- **أنوع الدول(النظم السياسية) لدى افلاطون**

قسم افلاطون في كتابه السياسي الدول الى

1- **الدولة المثالية**: وهي الدولة التي يرأسها الحاكم الفيلسوف، وتتميز بأن الحكم فيها للمعرفة، وبأن لا حاجة فيها للقانون.

2- **الدولة الزمنية**: وهي ستة أنواع معيار التمييز بينها هو **مدى التزامها بالقانون من عدمه**، وبالتالي فهناك ثلاث صور من الحكم تتقيد بالقانون، وثلاث صور أخرى لا تتقيد به وهي:

أ- **دولة مقيدة بالقانون** : القوة الموجه فيها هي المعرفة المعبر عنها بالقانون، ونماذجها:

1- **الملكية** : حكم الفرد المقيد، وهي أفضل انواع الحكم.

2- **الارستقراطية** : حكم القلة الملتزمة بالقانون، وهي الدولة الثانية من حيث سلم الأفضلية.

3- **الديمقراطية الدستورية** : حكم الكثرة المعتدلة المتلزمة بالقانون، وهي اسوأ انواع الدول القانونية لكنها في الوقت نفسه أفضل من أي دولة غير قانونية.

ب- **دول غير مقيدة بالقانون**: القوة الموجهة فيها تكون جائرة ومتعسفة وغير ملتزمة بالقانون، ونماذجها :

1-**الاستبدادية** : حكم الفرد غير الملتزم بالقانون وهي اسوء انواع الدول.

2- **الاوليكارشية**: وهي حكم القلة غير الملتزمة بالقانون وهي تندرج بعد أسوأ انواع الدول.

3- **الديمقراطية غير الدستورية**: حكم الكثرة المتطرفة الجائر، وهو أقل خطراً من الدول الاستبدادية والاوليكارشية .

ويمكن ان يصاغ التقسيم لانواع نظم الحكم على النحو الآتي :

من يحكم	طبقاً للقانون	غير مقيدة بالقانون
فرد	ملكية	استبدادية
قلة	ارستقراطية	اوليكارشية

كثرة ديمقراطية دستورية"معتدلة" ديمقراطية غير دستورية"متطرفة "

ان المخطط اعلاه يبين ان تغيير واضح قد طرأ على فكر افلاطون السياسي ، ويتوضح ذلك من خلال ما يلي

- قدر اكبر من الواقعية ، لكن هذا لا يعني اختفاء المثالية من فكره ، فقد جعلها كمرتبة تلي الدولة الفاضلة.
- النظر الى الديمقراطية بعدّها من الدول المقيدة بالقانون، صحيح انه جعلها في المرتبة الاخيرة بعد الملكية والارستقراطية ، إلاَّ انه جعلها أفضل واقل خطورة من الدول غير القانونية ، ومن ثم فان التغيير ملحوظ في موقفه فبعد ان كان ينظر لها في كتاب الجمهورية على انها أسوأ الانظمة على الاطلاق اصبحت نظاماً مقيد بالقانون ومن الدول القانونية.

وما يجب الانتباه إليه ان افلاطون في كتابه هذا (السياسي) ظل متيقناً من فرضيته حول عدم كمال الأفراد وان القانون هو المقوم الذي لاغنى عنه والذي من دونه لا يمكن كبح الجشع الناجم عن الحكم.

ان ولاء افلاطون **لمبدأ حكم الفلاسفة الحكماء** ظل ملموساً في كتابه السياسي ، غير ان انفعالات الجمهورية قد قيدت ومن ثمَّ مهد افلاطون الطريق لظاهرة الاعتدال التي برزت بوضوح في الكتاب الثالث (القوانين).